إنترناشونال ألرت

مذكّرة توجيهية | أيّار/مايو ٢٠٢١

إدراج النوع الاجتماعي للأشخاص والأمن ضمن التكيُّف مع التغيُّر المناخي:

مبادئ للنجاح

بتمويل من:

UKaid from the British people

السلام في مقدورنا

المقدّمة

يختبر الرجال والنساء والفتيان والفتيات التغيُّر المناخي والسلام والأمن بطرق مختلفة. فتؤدي المعايير والتوقعات والأدوار الجندرية الراسخة إلى تأثيرات مختلفة وتشكّل آليات تكيُّف وتأقلم مختلفة لدى مختلف الأجناس أو الأجيال أو الأعراق أو الأديان أو الكفاءات أو الميول الجنسية. وإنّ تجاهُل هذه الديناميات يهدّد بخلق مظاهر ضعف جديدة كما ومضاعفة التفاوتات القائمة.

ولكي تستوفي الحلول الغرض خير استيفاء، يجب أن ترتكز الحلول المستدامة والخاضعة للتهديدات الأمنية الناشئة عن شدّة الظروف المناخية على ديناميات كل سياق والاحتياجات والرؤى الفريدة للأشخاص ذوي الهويات الاجتماعية المتنوّعة. وتُعدّ الاستفادة من المساهمات القيّمة لأصحاب المصلحة المتنوّعين ومن تصميم المبادرات وفقاً للتجارب المُعاشة مع التغيُّر المناخي وانعدام الأمن والنزاع أمراً بالغ الأهمية لجعل عمليتَيْ صنع القرار وتطوير الاستراتيجيات الخاصّة بالتّكيُّف مع التغيُّر المناخي ذات طابع مستديم.

تستند هذه المذكّرة التوجيهية إلى سلسلة من المشاركات والبحوث التي أُجريت في ميانمار ومالي ولبنان والأردن وهي تناولت الوضع الحالي لبرامج وسياسات التكيُّف مع التغيُّر المناخي، ومدى إدماجها للنوع الاجتماعي والأمن. وهي تقدّم ستة مبادئ واستجابات يمكن أن تدعم الجهات المانحة والخبراء في المجال على الصعيد العالمي في إدراج النزاع والنوع الاجتماعي ضمن برامج التكيُّف مع التغيُّر المناخي بشكل أفضل.

المبدأ ١:
مواصلة التركيز على آثار وتهديدات أزمة المناخ عند الاستجابة للنزاع أو لانعدام الأمن أو للكوارث.

- إبقاء أزمة المناخ على رأس جدول الأعمال رغم منافسة أولويات أخرى لها.
- ممارسة نهج متعدّد التخصّصات، مع التركيز على الشّموليّة.
- إغتنام الفرصة ليكون للتكيُّف مع التغيُّر المناخي تأثير إيجابيّ على السّلام وعدم المساواة بين الجنسَيْن.

التحدّي

تضعنا أزمة المناخ أمام تحدٍّ غير مسبوق. فقد أدّى تاريخٌ من التّراخي وقلّة الإجراءات إلى أزمة باتت تهدّد الجميع الآن. ولكنْ في حين أنّ التّهديد عالميّ، فإنّ آثاره المباشرة ليست موزّعة بالتّساوي. فيتمّ اختبار آثار أزمة المناخ بشكل فادح على وجه الخصوص في الأماكن التي تعاني أصلاً من الصّدمات وتداعيات النّزاع العنيف[1]. ويعاني هؤلاء المهمَّشون إقتصادياً، الذين غالباً ما يعتمدون على البيئة الطبيعيّة لبقائهم على قيد الحياة، من العبء المزدوج للنّزاع والتدهور البيئي. ومع مرور الوقت، تتراكم عناصر التقلُّبات في درجات الحرارة، فضلاً عن تغيُّر وتيرة وشدّة هطول الأمطار وبروز الظواهر المناخيّة القاسية (مثل حرائق الغابات أو الفيضانات أو موجات الجفاف)، ناهيك عن عوامل الضّغط الحاليّة لتزيد من مخاطر عدم الاستقرار السّياسي والعنف.

على الرغم من ذلك، غالباً ما تُنزَع صفة الأولوية عن الضّغط المناخي في مواجهة الصّدمات أو الأزمات الأكثر إلحاحاً. ففي العام الماضي وحده، لم تعانِ البلدان التي أجرينا فيها البحوث من تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ (COVID-19) فحسب، بل عانت أيضاً من أزمة إقتصاديّة وانفجار (في لبنان)، وإطاحة بالحكومة (في مالي)، وانقلاب عسكري (في ميانمار). وفي ظلّ تعليق السّياسات والاستثمارات الحكومية وسبل دعم المانحين المخصَّصة للتكيُّف مع التغيُّر المناخي والتخفيف من حدّته[2]، تستمرّ المجموعات التي تعيش أوضاعاً هشّة في العيش والتعامل مع ضغوط التغيُّر المناخي. ويستمرّ الضغط الكامن وراء التغيُّر المناخي في التّراكم وراء الكواليس، وهو يتفاعل مع ديناميّات النّزاع الأخرى باعتباره «عامل مضاعِف للتهديد»[3].

الاستجابة

تتمثّل الخطوة الأولى نحو استجابة متكاملة تشمل الأمن والنّوع الاجتماعي والمناخ في مواصلة التّركيز على آثار وتهديدات الضّغط المناخي على الرّغم من الأولويّات المتنافسة. إنّ إدراك هذه الآثار والضّغوطات يدخل ضمن ديناميات الأمن، وبالتالي ينبغي معالجتهما معاً، ما من شأنه أن **يضع المناخ على رأس جدول الأعمال** في مواجهة انعدام الأمن في سياق النزاع أو الكوارث. وسيساعد ذلك في بناء استجابات تتفهّم صدمات المناخ والنزاع المتنافسة وتتصدّى لها بصورة متكاملة ومستدامة.

ويجب أن يكون السكان المتضرّرون في محور أي استجابة، إذ تُعَدّ معارفهم وخبراتهم الأصلية أمراً حيوياً لتصميم تدخلات وحلول تراعي ديناميات واحتياجات مختلف السكان. وهذا يتطلب اعتماد **نهج متعدِّد التخصُّصات مع التركيز المتعمَّد على الشمولية**. وهو يتضمّن إنشاء مساحة تجمع السكان المتضرّرين، والخبرات من مجموعة من القطاعات التي تتعاطى من بين أمور أخرى بقضايا النوع الاجتماعي، وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيُّف مع التغيُّر المناخي، وبناء السلام، والنزاع، وكذلك العمل «خارج المنعزل» لتخطي العقبات القطاعية والاستعداد بشكل أفضل للصدمات والضغوط المناخيّة على المستوى المحلي. إن ضمان حدوث ذلك من خلال، على سبيل المثال، تعزيز نهج اتحادات تكون قائمة على الشّراكة والتّعاون لتصميم المشاريع وبرمجتها وتشجيع الشراكات عبر القطاعات، من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم التدخلات من خلال إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة.

سوف يؤدي التمثيل الهادف لفئات مختلفة تروّج للبرامج الشاملة وتصمّمها إلى حلول أكثر فاعلية. وهذا بدوره سوف يساعد في بناء قدرة المجتمع والحوكمة على الصمود أمام التهديدات المتداخلة لضغوطات التغيُّر المناخي والنزاع[4]. ويؤدي الفشل في شمل هذا التنوّع إلى خطر إما إغفال احتياجات الأشخاص الأكثر تضرراً وآليات الاستجابة الحالية لديهم أو، في أسوأ الأحوال، قد يؤدي إلى تأطير البرامج القائمة على فهم غير كامل، على سبيل المثال، يأخذ بعين الاعتبار تصورات نخبة محدودة من الذكور الكبار في السن المنتمين إلى الأغلبية التي تهمّش أصوات النساء. وسوف ينتج عن ذلك تصميم للبرامج لا يلائم احتياجات النّساء، فتصبح هذه بحد ذاتها مصدراً لمظالم جديدة.

نهجٌ كهذا سوف يساعد على تجنُّب العواقب السلبية غير المقصودة أو سوء التكيُّف؛ عندما تؤثر الإجراءات عكسياً فيكون لها تأثير معاكس للتأثير المقصود – ألا وهو زيادة مظاهر الضعف بدلاً من تقليلها[5].

© شون سبراغ/أمبي

رجل يسقي المحاصيل بالقرب من نهر النيجر في سيغو في مالي

لكنّ الأمر يذهب إلى أبعد من ذلك. فسوف يوفّر نهجُ كهذا **فرصة لاستخدام تدخُّلات التكيُّف مع التغيُّر المناخي لبناء السلام أيضاً.** ولكي يكون لتدخُّلات بناء السلام تأثير إيجابي على الضغط المناخي. فتتجاوز التهديدات والآثار المترتِّبة على أزمة المناخ الخطوط العرقية والجغرافية. إنّ دمج نهج بناء السلام في الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الآثار يمكن أن يجمع الناس معاً على اختلاف نزاعاتهم. والتركيز الذي تشتد الحاجة إليه على فرص للتعاون المستقبلي، في مجال الإدارة السليمة للمياه أو استخدام الأراضي وحيازتها أو الحفاظ على البيئة مثلاً، يمكن أن يشجّع على الحوار والتبادل ويُطلق عملية بناء الثقة من خلال العمل المشترك.

المبدأ ٢:
بناء فهم للسياق البيئي والسياسي والاجتماعي.

- إدراج تحليل النزاع والنوع الاجتماعي في برمجة التكيُّف مع التغيُّر المناخي والعكس بالعكس.
- ضمان تطبيق التقييمات وأنظمة الإنذار المبكر نهجاً مراعياً للنوع الاجتماعي يدمج المناخ والنزاع.
- مراقبة السياق بانتظام وتحديث التحليل لتكييف البرمجة باستمرار.

التحدّي

يقترن التغيُّر المناخي بشكل متزايد مع الضغوطات والصدمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليفضحا التنمية الاقتصادية غير المتكافئة والحوكمة الضعيفة وأوجه عدم المساواة القائمة. وإنّ إضافة آثار التغيُّر المناخي على كلّ هذا يزيد من قابلية التأثُّر بالنزاع الناجم عن المناخ، بطرق مختلفة لمختلف الناس بناءً على هوياتهم[٦]. في الوقت نفسه، تضعف قدرة الناس على الصمود أمام الصدمات المناخية بسبب النزاع الطويل الأمد والهشاشة. في مالي، يعمل ٨٠ ٪ من السكان في النشاط الزراعي أو الزراعة أو الرعي أو صيد الأسماك، من أجل تأمين الاكتفاء الذاتي أو الدخل الإضافي. ويتجلّى الضغط المزدوج للمناخ والنزاع من خلال الضغط على الإنتاج. فيؤثر التغيُّر المناخي على توفُّر المياه ونوعية التربة، مما يؤثر بدوره على كمية الإنتاج الزراعي. ويمكن للنزاع أن يحدّ الوصول إلى الحقول ونقاط توزيع المياه، ويعرقل العادات التجارية. وتتأثر النساء، اللاتي يعملْنَ بشكل أساسي في الزراعة المعيشية ويمارسْنَ نشاطات التجارة الصغيرة، بهذا الأمر بشكل خاص، بتأثُّر سبل عيشهنّ مرتَيْن أكثر، بفعل المناخ وبفعل النزاع.

لذلك، يحتاج كل تدخُّل في المناطق الرازحة تحت ضغوط مناخية والمتأثرة بالنزاع إلى السعي لفهم السياق البيئي والاجتماعي والسياسي الذي يحدث فيه. وسوف يساعد بناء صورة لديناميات الحوكمة المحلية والوطنية، والإدارة الحالية للموارد الطبيعية، والعلاقات

الاجتماعية وأوجه عدم المساواة، والأوضاع والمظالم الموجودة مسبقاً في تصميم برنامج يتجنّب العواقب غير المقصودة ويُوجِد فرصاً لدعم السلام في آنٍ معاً.

لدى سكان المناطق الريفية، تُعَدّ الموارد الطبيعية شريان الحياة لبقاء مجموعات السكان الساعية وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد يومي. ولكنْ ماذا عن أولئك الذين لا يملكون أرضاً، أو سكان المدن الفقراء، أو أولئك الذين يعانون من إعاقة جسدية/عقلية، أو الذين ينتمون إلى مجموعات دينية/ثقافية أقلية، أو الذين يتم تصنيفهم والتقليل من شأنهم بخفّة من قِبَل السلطة المحلية؟ فإنّ تحديد الفئات المهمَّشة يتطلّب تجاوُز «تمرين تعبئة الاستمارة» والعمل ليس فقط ضمن السّلطات والمؤسّسات المحلية، ولكنْ بشكل مباشر مع المجموعات «المحدَّدة» نفسها، وذلك للتمكُّن من تحديد موقعها ضمن الأنظمة الهيكلية والثقافية المحلية القائمة.

الاستجابة

يتطلّب هذا **إدخال تحليل النزاع والنوع الاجتماعي ضمن برامج التكيُّف مع التغيُّر المناخي وأنظمة الإنذار المبكر** وإدخال تحليل المناخ ضمن برامج السلام والنزاع. ويجب أن ينظر التحليل في مواضع تداخُل المخاطر المناخية والمخاطر الأمنية وكيف تتشكّل هذه الأخيرة بناءً على النوع الاجتماعي والهويات الاجتماعية للأفراد. ويجب أن يحدّد ما إذا كان الضغط المناخي يؤدّي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية وأين وكيف. ويمكن تفصيل هذه النتائج لاستكشاف كيف يختبر النساء والرجال والفتيات والفتيان على تنوّعهم هذه المخاطر ويستجيبون لها، بما في ذلك من حيث الوصول إلى الموارد واستخدامها والتحكُّم بها، وتوقُّعات الأسرة والمجتمع، وسلطة صنع القرار، والتنقُّل الجسدي والهجرة.

في هذا الصدد، يجب أن يكون الواحد منا حساساً تجاه حالات سوء التكيُّف. فيمكن أن تؤدي عمليات التكيُّف التي تعتمدها المجتمعات نفسها للتأقلم مع النزاع والتغيُّر المناخي والتدهور البيئي إلى زيادة نقاط الضعف ومظاهر عدم المساواة، مثل التراجع عن الهويات العرقية للحصول على الدعم، أو اللجوء إلى الجماعات المسلّحة، أو اعتماد سلوكيات إقتصادية أكثر خطورة[٧]. على سبيل المثال، يكافح مزارِعو شان في ميانمار، الذين نزحوا من الوديان الأكثر خصوبة، لزراعة محاصيل قانونية في المناطق المرتفعة الأقل خصوبة التي تم نقلهم إليها. ونتيجةً لذلك، تحوّل المزارعون إلى زراعة محصول الأفيون[٨] الأكثر صمودا. وبالتالي، أدّى التكيف لدى هؤلاء المزارعين إلى ممارسة سلوك اقتصادي غير قانوني وأكثر خطورة.

وينطبق خطر سوء التكيُّف نفسه على سياق التدخُّل الخارجي. فقد تؤدي التدخلات سيئة التصميم الهادفة إلى دعم التكيُّف إلى خلق مشاكل ومظالم جديدة[٩]. بينما يمكن أن يساعد بناء فهم شامل للديناميات التي تشكّل الإجراءات ومظاهر عدم المساواة، أو لكيفية تشكيل النوع الاجتماعي للاختلافات في التوقُّعات الاجتماعية من النساء والرجال، في تجنُّب أن يؤثر التّكيف مع التغيُّر المناخي سلباً على ديناميات النزاع وأن يؤثر على كيف ولماذا يتحوّل النزاع إلى عنف، وكيف يتم ارتكاب العنف.[١٠]

ويمكن لتقلبات النزاع والصدمات المناخية أن تغيّرا سريعاً كيف تبدو الأمور وكيف تجري على الأرض. لذلك، فإنّ الطرق التي تتفاعلان بها والطرق التي تتفاعل بها التدخُّلات معهما يمكن أن تتغير بسرعة أيضاً للأفضل أو للأسوأ. فيجب أن تتضمّن التدخلات الوقت والميزانية **للسماح بالمراقبة المنتظمة للبرنامج وتفاعلاته مع البيئة**. ويجب أن يكون هذا مكوّناً إلزامياً في دورة المشروع وإدارة المخاطر والتخفيف من حدّتها، إذ سيُمكّن من التقييم المنتظم للأدوات والمناهج المُستخدَمة والتكيُّف السريع على أساس النتائج.

ويجب أن يعتمد التحليل والمراقبة نهجاً واسع النطاق للتركيز على آثار الضغط المناخي على الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولتمييز الآثار على مجموعات متنوّعة من الناس، ولإلقاء نظرة على إدارة الموارد، ولاستكشاف سبل العيش والطريقة التي يعيل السكان بها أنفسهم. إنّ القيام بذلك جنباً إلى جنب مع بناء فهم للمساهمة المحلية وآليات التكيُّف الإيجابية سوف يساعد في تركيز التدخُّل على المجالات الأكثر حاجة وتمكين تصميم البرمجة وفقاً للديناميات المحدَّدة في كل منطقة.

المبدأ ٣:

جَعْل تعميم منظور النوع الاجتماعي في صلب العمل.

- وضع برامج تدور حول فهم العلاقات بين الجنسَيْن وعدم المساواة فيما بينهما.
- ضمان وصول كل الفئات إلى المعلومات والمعرفة وعمليات صنع القرار.
- دمج الخبرة المحلية والعمل المحلي ضمن أطر العمل الوطنية والعالمية لضمان تمثيل أكثر إنصافاً بين الجنسَيْن والمشاركة في تشكيل الاستجابات.

التحدّي

تلعب ديناميات النزاع والمعايير الجندرية والتوقعات وديناميات السلطة دوراً رئيسياً في تشكيل كلٍّ من كيفية اختبار التغيُّر المناخي من قِبَل الرجال والنساء ومختلف الأجيال والأعراق والأديان والكفاءات والميول الجنسية، وقدرة هؤلاء على التكيُّف مع الصدمات والاستجابة لها. فلا تقع النساء والفتيات في كثير من الأحيان ضحايا للعنف الناجم عن ندرة الموارد ولزيادة خطر التعرُّض للعنف الجنسي بسبب النزوح فحسب[١١]، بل يمكن أن تتأثّر سبل عيشهنّ أيضاً، خاصةً إذا كنّ (أو أُجبرن على أن يصبحْنَ) المعيل الوحيد/الرئيسي للأسرة. وتؤدّي عوامل «الدفع» و «الجذب» المتعلّقة بالنوع الاجتماعي إلى دخول الرجال والنساء إلى الجماعات المسلّحة والخروج منها من خلال آليات إجتماعية مختلفة. وتقوم هذه المسارات (على سبيل المثال) على التوقعات من الرجال أن «يعيلوا الأسرة ويحموها»، والتوقعات من النساء أن يتزوّجن ويحصّلن التعليم ويبلغن مرحلة الأمن الاقتصادي ويدعمْنَ الحياة الأسرية.

وعلى نحو مماثل، يمكن أن تلعب المعايير الجندرية والتوقعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي دوراً مهماً في بناء السلام وتنشيط المجتمع المدني. وفي حين لا يجوز التعميم هنا، فإنّ أنماط الإقصاء والتهميش الاجتماعيَيْن تجعل المرأة تتعاون بدلاً من التنافس لتحقيق هدفها[١٢]. ويتجسّد ذلك في قيام النساء بأدوار حاسمة في نزع فتيل

التوتر المحلي، وحل النزاعات بين الجماعات، وتوفير شبكات التواصل، فضلاً عن الدعوة إلى عمليات الحوكمة الشاملة. في الوقت نفسه، يزيد التكيُّف من الضغط على النساء حيث يعانين من العبء المزدوج، وأحيانًا الثلاثي، بسبب الحواجز العملية والمعايير الجندرية والأعباء المتعلقة بموروثات النزاع.

سواء انضمّ الرجال إلى جبهات القتال، أو وقعوا ضحية للعنف المسلَّح، أو اضطروا إلى الفرار من خطر العنف، فإنّ هذه الوقائع يمكن أن تخلق عن غير قصد مساحة للنساء للارتقاء إلى أدوار القيادة والحوكمة المحليّتَيْن. ربّما هذا ما ساهم في زيادة أعداد حاكمات الأحياء القروية في المناطق المأهولة بشعب كارين في ميانمار. وتلعب هذه الأحياء القروية دوراً أساسياً كحلقة وصل بين الحكومة المركزية وسكان الريف في ميانمار. هنا، انتشرت ممارسة انتخاب النساء كرئيسات للقرى منذ الثمانينات حين راح الرجال «يتردّدون بشكل متزايد في المخاطرة بحياتهم ليتبوؤوا منصب رئيس». والعديد من النساء اللواتي قبلْنَ خوض هذا التحدي، فعلْنَ ذلك فقط عندما طُلب منهنّ الوقوف إلى جانب القادة الذكور المحترمين في مجتمعهنّ، معتبرات موقفهنّ على أنه وسيلة لخدمة مجتمعهنّ بدلاً من أن يكون رغبة منهنّ في القيام بدور قيادي. وهنّ شدّدْنَ على كيف استخدمْن نقاط القوة التي عادةً ما تُنسَب إلى النساء، مثل دعم تنمية المجتمع، مع التركيز على التعاون والتفاوض[13].

في الوقت الذي تحظى فيه ديناميات النوع الاجتماعي بالاهتمام[14] في دوائر المناخ والأمن، لا يزال الطريق طويلاً أمام تحويل هذا المفهوم إلى ممارسة عملية في إطار صنع السياسات والبرمجة[15]. فتتطلّب معالجة أوجه عدم المساواة اعتماد نهج تحوُّلي يراعي واقع كيف أنّ الهياكل القائمة غالباً ما تتنكّر لحقوق المرأة وتهمّش الأقليات الجنسية والجندرية.

الاستجابة

نظراً إلى مركزية النوع الاجتماعي في تشكيل كيفية اختبار الناس لديناميات النزاع والتغيُّر المناخي والاستجابة لها، من المهم أن تتم **صياغة البرامج حول فهم النوع الاجتماعي**. إنّ إدراج النوع الاجتماعي منذ البداية في مرحلتَيْ التخطيط والتصميم لبرامج التغيُّر المناخي والأمن سيمكّن من تحقيق ذلك. وتبرز هنا ثلاثة جوانب رئيسية: (١) تحديد نقاط الضعف من خلال النظر في تأثير النزاع والمناخ على مختلف الجهات الفاعلة من الجنسَيْن، ووصول الجنسَيْن إلى السلطة وديناميات السلطة لدى الجنسَيْن؛ (٢) وتحديد الاختلاف في الوصول إلى المعرفة والمعلومات بين الجهات الفاعلة من الجنسَيْن على تنوّعها؛ (٣) وتحديد فرص العمل.

ويجب أن يتجاوز دمج الاحتياجات الجندرية مستوى البرمجة لضمان أنْ تتمكّن مجموعة متنوّعة من الفئات من المشاركة بشكل هادف في سياسات التغيُّر المناخي وعمليات التخطيط المرتبطة به، بما في ذلك المساهمات على مستوى وطني، وخطط العمل الوطنية لمواجهة التغيُّر المناخي، وسياسات حيازة الأراضي[16]. وفي حين أنّ الخطاب العام غالباً ما يُناط بكبار السن من الذكور، فإن نساء الشعوب الأصلية عادةً ما تكون لديهن معارف وممارسات خاصة بهنّ لنقل المفاهيم إلى الجيل التالي. إنّ بناء مساحات للنساء والشابات والشبان للمشاركة في الحوارات حول التغيُّر المناخي والسياق الأمني المحيط بإدارة الموارد الطبيعية أمرٌ بالغ الأهمية للتمثيل الحقيقي لوجهات النظر المتنوّعة.

وهو أمرٌ مهم لتسخيره أفكار ومقاربات وخبرات هذه المجموعة الأوسع، وهو مفتاح لبناء الجيل الصاعد على أسس المشاركة والعمل. وعلى المقلب الآخر، يمكن أن يوفّر أيضاً رؤى مهمة حول ديناميات النزاع. على سبيل المثال، فإنّ دوافع دعم النساء للجماعات المتطرفة العنيفة في منطقة الساحل الوسطى متعدّدة الأوجه. فقد تتخذ النساء مقاربة واقعية بشأن «الحوكمة الجهادية»، دون أن يوافقْنَ بالضرورة مع أيديولوجية الجماعات المتطرفة موافقة تامة. فهنّ ينظرْنَ إلى الأمر على أنه حزمة، تسلّط الضوء، من بين أمور أخرى، على قدرة هذه المجموعات على إدارة الموارد الطبيعية في المناطق التي أُهملت على يد الدول الفاشلة. في الوقت نفسه، وبينما قد لا تلقى أكثر التدابير قمعيةً دعماً، مثل تقييد الوصول إلى التعليم وصنع القرار، فهذه لا تمثل أي تغيير في الحياة اليومية للنساء اللاتي يعشْنَ في المناطق الريفية في منطقة الساحل الوسطى[17].

ويساعد فهم العلاقة بين إدارة الموارد الطبيعية والديناميات الاجتماعية والسياسية وديناميات النزاع المحيطة، في تكوين صورة حول كيف يمكن لمشاركة المجتمعات بشكل أفضل في حوكمة أمتن للموارد أن يكون لها تأثير على توفير آليات تأقلم بديلة للتعامل مع قضايا الاقتصاد وقضايا شحّ الموارد.

وهذا يتطلّب من جميع **الفئات، بما فيها تلك التي تتحدّر من الهويات الاجتماعية والجندرية المتنوّعة، الوصول إلى المعلومات والمعرفة وعمليات صنع القرار**. ويجب مجابهة الحواجز المختلفة التي تواجه الرجال والنساء على اختلافهما، كما يجب إنشاء مساحات وآليات لضمان التمثيل الواسع.

وبالمثل، **يجب ربط الخبرة المحلية والعمل المحلي بأطر العمل الوطنية والعالمية** للتمثيل العادل للجنسَيْن وإشراكهما في تشكيل الاستجابات. على سبيل المثال، يقرّ ربط التجربة على الأرض بأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) بالتفاعل القائم بين أزمة المناخ والسياقات المتأثرة بالنزاع وبالآثار على سلامة النساء والفتيات. إنّ خلق مساحة للتعلُّم من هذه التجارب وتشكيل الاستجابات وفقاً لذلك ضمن عمليات التخطيط والمراقبة الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن هو أمر أساسي.

المبدأ ٤:

دمج الالتزامات بأطر العمل العالمية ضمن السياسات الوطنية وعمليات التخطيط.

- وضع توجيهات واضحة للخطط الوطنية للتكيُّف مع التغيُّر المناخي (NAPs) وخطط العمل الجندري (GAPs) بشأن التفاعل بين عناصر النزاع والهشاشة والنوع الاجتماعي وأثرها على إجراءات التكيُّف مع التغيُّر المناخي والعكس بالعكس.
- متابعة الالتزامات لدعم التكيُّف مع التغيُّر المناخي من خلال الاستثمار في البرمجة التي تدمج نهجاً يراعي النوع الاجتماعي والنزاع.

© رويترز وانيشيلور/ألمي

لاجئات سوريات يحصدن السلق في سهل البقاع في لبنان

التحدّي

لقد وقّعت البلدان وصدّقت على عدد من أطر العمل الدولية حول النوع الاجتماعي: إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ومنهاج عمل بيجين (BPfA)، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وأجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) وخطط العمل الوطنية المتعلّقة بها (WPS NAPs).

وأيضاً، توجد أطر عمل وخطط دولية للتصدّي لأزمة المناخ، ولا سيما إتفاق باريس حول المناخ ٢٠١٥ والمساهمات المحدَّدة وطنياً (NDCs) وإطار عمل كانكون للتكيُّف والخطط الوطنية للتكيُّف (NAPs) وبرنامج عمل ليما بشأن خطط العمل الجندري (GAPs). وقد ميّزت المساهمات المحدَّدة وطنياً الإجراءات التي ستتخذها البلدان، كلٌّ على حدة، لتقليل إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء المرونة للتكيُّف مع ارتفاع درجات الحرارة. وتذهب الخطط الوطنية للتكيُّف إلى أبعد من ذلك في وضع هذا موضع التنفيذ على المستوى القطري، محدِّدةً إحتياجات التكيُّف على المدى المتوسط إلى الطويل واستراتيجيات التنفيذ.

إذاً، فأطر العمل والسياسات والخطط موجودة. ولا يكمن التحدّي في عدد أو أنواع الإتفاقات ولكنْ في حقيقة أنّ هذه الخطط نادراً ما تتقاطع أو «تتحاور» مع بعضها البعض. فينتج عن هذا تنفيذ بطيء في كثير من الأحيان يتم بشكل منعزل، في حين أنّ التحليل والتنفيذ المنسّقَيْن قد يكونان أكثر فعالية. وتزيد المعوقات بسبب نقص التمويل، مما يمثّل تحدياً خطيراً أمام التنفيذ. في العام ٢٠١٨، التزمت ٧٦ دولة بالخطط الوطنية للتكيُّف الخاصة بالمرأة والسلام والأمن (WPS NAPs). ومع ذلك، لم يشمل تخصيص المبالغ المرصودة في الميزانية للخطط الوطنية للتكيُّف هذه إلا ٢٢٪ فقط من هذه الخطط[١٨]. وقد أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في العام ٢٠١٩ أنّ ٦٢٪ من كل المساعدات الثنائية لا تزال متعامية عن مسألة الجنسَيْن وأنّ ٤٪ فقط من مساعدات التنمية تستهدف المساواة بين الجنسَيْن كهدف أساسي لها[١٩].

ونادراً ما تأخذ الخطط الوطنية للتكيُّف التي تركز على المناخ القضايا الأمنية بعين الاعتبار. من ناحية أخرى، تتمتع أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) بفهم عميق لتأثير المعايير والعلاقات ومظاهر عدم المساواة الجندرية، وكيف تؤدي هذه إلى النزاع وتتقاطع معه. وكان في العام ٢٠١٥ أنْ ظهر أول اعتراف رسمي بأنّ التغيُّر المناخي يرتبط بإطار عمل أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS)[٢٠]. ومع ذلك، فإنّ الصلة بين الأمن والمناخ والنوع الاجتماعي لم يتم إبرازها بشكل ثابت أو جوهري في الخطط الوطنية للتكيُّف الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. وقد وجد تحليل الخطط المذكورة في ٨٠ دولة أنّ ١٤ منها قد تضمّنت كلاماً بشأن التغيُّر المناخي تبعاً للقرار ٢٢٤٢[٢١]. وفيما يُعَدّ هذا تقدُّماً، فمن الواضح أنّ هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لجعل هذه القرارات فعالة وقابلة للترجمة على أرض الواقع.

الاستجابة

توفّر أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS) مدخلاً إلى إطار عمل دولي لدمج النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. فهي تقدّم عدسة مفيدة يمكن من خلالها التعامل مع التغيُّر المناخي باعتباره تهديداً للأمن العالمي،

مع التركيز على أبعاده المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويمكن أن يطال الأثر الخطط الوطنية للتكيُّف (NAPs) ذات الصلة، مما يوفر وسيلة جاهزة للدول الأعضاء لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

يقدّم البرنامج الوطني للغابات في لبنان (NFP) مثالاً على تكييف السياسة الوطنية تماشياً مع إطار عمل عالمي. ففي العام ٢٠١٥، تم تأسيس البرنامج الوطني للغابات لتعزيز حماية الغابات بتوجيه من وزارة الزراعة. وقد هدفت الوزارة، من خلال البرنامج الوطني للغابات، إلى التوفيق ما بين السياسات الوطنية لحماية البيئة وأطر العمل الدولية. وقد تم إدراج النوع الاجتماعي على صفحات وثيقة البرنامج. فتطرّقت الوثيقة إلى أدوار المرأة ونقاط ضعفها على الصعيدَيْن الاجتماعي والاقتصادي، ونظرت في كيفية تأثير القضايا المتعلقة بالغابات بشكل خاص على المجتمعات منخفضة الدخل. ويعزّز البرنامج الوطني للغابات تقييمات النوع الاجتماعي ويسعى إلى الدمج الفعال للنشاطات والمؤشرات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي. وهو يهدف، لدى استخدامه كأداة، إلى تمكين مشاركة المرأة ووصولها إلى مراكز القيادة من خلال التركيز على بناء القدرات. وفي حين تم إحراز تقدُّم في مجال دمج النوع الاجتماعي، إلا أنّ فهم تقاطعه مع النزاع لا يزال يمثّل تحدياً.

ومثل لبنان، صادقت مالي على العديد من أطر العمل الدولية بشأن البيئة والتغيُّر المناخي والمرأة والأمن. وتحتلّ وكالة البيئة والتنمية المستدامة (AEDD) في مالي مركز الطليعة في ضمان توافُق السياسات البيئية الوطنية والسياسات الدولية. وتعتمد وكالة البيئة والتنمية المستدامة نقطة محورية للنوع الاجتماعي ويساعدها المجلس الوطني للبيئة الذي يتألّف من أفراد المجتمع المدني المحلي والخبراء. وفي العام ٢٠١١، أطلقت وزارة البيئة والصرف الصحي أول سياسة وطنية للتغيُّر المناخي (SNCC)، واستراتيجية وطنية للتغيُّر المناخي، وبرنامج العمل الوطني للتكيُّف بدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. وقد نسّقت وكالة البيئة والتنمية المستدامة (AEDD) العملية برمتها. وأدّى ضخّ الدعم من المجتمع الدولي إلى تعجيل فرص المطابقة بين السياسات البيئية الوطنية والسياسات الدولية، وتمكين إدراج نقطة محورية لشؤون النوع الاجتماعي، ومناصرة مشاركة المجتمع المدني المحلي.

وتقدّم الخطط الوطنية للتكيُّف (NAPs) وخطط العمل الجندري (GAPs) أفضل فرصة للاستجابة على المستوى الوطني وبشكل مباشر لآثار أزمة المناخ. وتُعَدّ الخطط الوطنية للتكيُّف بالغة القيمة هنا لأنها تُستمَدّ من المجتمع لدعم المبادرات المحلية. ولكنّها قد تُستخدَم أيضاً لدعم حوارات بناء السلام بواسطة إدارة الموارد الطبيعية. وللمشاركة في هذه النشاطات، يجب أن تكون هناك ردود فعل متبادلة من قِبَل المجتمعات والمجتمع المدني للتأثير على إحراز التقدُّم في إطارَيْ المناخ والخطط الوطنية للتكيُّف الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. وهذا يتطلّب **توجيهات واضحة بشأن التفاعل بين عناصر النزاع والهشاشة والنوع الاجتماعي وأثرها على إجراءات التكيُّف مع التغيُّر المناخي والعكس بالعكس.**

ومع ذلك، فإنّ التوجيه وحده لا يكفي. فيمكن أن يلعب التمويل الذي يصبّ في خدمة المناخ دوراً مهماً في ضمان إعطاء الأولوية للنزاع والنوع الاجتماعي وإدماجهما. و**يجب استتباع الالتزامات بدعم التكيُّف مع التغيُّر المناخي بالاستثمار في البرمجة التي تدعم بنشاط نهجاً يراعي الفروق بين الجنسَيْن والنزاع.** فيساهم وضع معايير لتحليل النوع الاجتماعي والنزاع في سبيل إرفاقه بأي اقتراح تمويل، والنظر في النوع الاجتماعي والنزاع في كل مراحل الاقتراح جنباً إلى جنب مع وضع أهداف لضمان إدراج نهج يراعي النوع الاجتماعي والنزاع، في تغيير الفهم والبرمجة لدى الاستجابة للضغوط المناخية.

المبدأ ٥:

تعزيز الروابط بين الظروف الواقعية المحلية والاستجابات والحوكمة الأوسع وعمليات صنع القرار.

- توسيع المشاركة على المستوى دون الإقليمي، وضمان تمثيل مختلف الأجناس والأجيال والأعراق والأديان والكفاءات والميول الجنسية.
- إعتماد سياسة مناخية شاملة تنطلق من القاعدة لتصل إلى القمة.
- استخدام مناهج بناء السلام لتعزيز الروابط على المستويات المحلية ودون الإقليمية والوطنية والعالمية.

التحدّي

يتعيّن على المجتمعات أن تتكيّف مع آثار الضغوط المناخية على حياتها وسبل عيشها كل يوم. في مالي، يواصل المزارعون الزراعة على الرغم من التقلُّبات في هطول الأمطار وموجات الجفاف الأطول، ويُضطَرّ الرعاة إلى تغيير طرق وعادات الترحال التقليدية التي اتبعوها بسبب تحوُّل مسار مجاري الأنهار. في لبنان، تعتاش المجتمعات من مصادر مائية ملوثة إلى مستويات خطيرة، وأنظمة بيئية منهكة بسبب زيادة الطلب عليها. في ميانمار، يجد الناس أنفسهم مُجبَرين على التكيُّف مع آثار إزالة الغابات على أسلوب حياتهم وسبل معيشتهم (في المناطق التي تكسوها التلال) وآثار التملُّح بسبب تدهور السواحل (الدلتا والساحل)، أو مُجبَرين على مواجهة موجات الحر والجفاف الشديدة (وسط ميانمار).

وغالباً ما يتم توجيه صنع السياسات من العاصمة التي تكون بمنأى عن وقائع النزاع في المجتمعات التي تعيش في الأطراف. وفي أحسن الأوقات، تبدو الحكومة المركزية بعيدة أيضاً عن المجتمعات، كما تبيّن جداول الأعمال الدولية أنّها أبعد ما تكون عن الوقائع والمعايير الاجتماعية والثقافية والتقاليد والتجارب المُعاشة على «خط المواجهة». هذا هو الحال تحديداً بالنسبة إلى أجندات النوع الاجتماعي والمناخ التي لا تزال تُوجَّه بشكل كبير من قِبَل الجهات المانحة وتعتمد على الدعم الدولي[٢٢].

وفي السياقات الهشة والمتأثّرة بالنزاع، يُضاف تعقيدٌ بعد وهو انهيار الثقة والعلاقة بين المواطنين والدولة، لا سيما في ظل نشوب خلاف مستمر بين مختلف السلطات، كما هو الحال في مناطق وقف إطلاق النار الوطنية في ميانمار حيث تتنافس حكومة الولاية ومختلف المنظمات العرقية المسلّحة على اعتلاء عرش السيطرة[٢٣] أو في دلتا النيجر الداخلية في مالي[٢٤]. ويمكن أن تؤدّي مشاعر عدم الثقة هذه، تؤجّجها حقيقة أنّ حكومة الولاية غائبة وأنّ وصول الخدمات إلى المناطق النائية غالباً ما يكون محدوداً أو معدوماً، إلى عدم وجود معنى عملي للدولة في حياة الناس اليومية.

ويتفاقم هذا الواقع في الأماكن المتضرِّرة بفعل النزاع في ظلّ وجود حوكمة أضعف بشكل عام. وحيثما تكون الحوكمة ضعيفة، ستكون

آليات إدارة الموارد الطبيعية أضعف. وسوف تفشل هذه الآليات في تلبية الاحتياجات، مما يؤدّي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، على سبيل المثال، بالنسبة إلى الوصول إلى المياه والأراضي. وتتفاقم أوجه عدم المساواة هذه عندما تتعرّض الجماعات التي تواجه التمييز أصلاً للتمييز من جديد في إطار جهود الاستجابة. كان هذا هو الحال في سونساري، في نيبال، عندما دمّرت الفيضانات القرى في العام ٢٠٠٨. وقد تلقّت العائلات التي تضمّ بين أفرادها ما يُعرَف بـ «ميتيس» (وهي هوية تقليدية تشير إلى الإناث اللواتي يتمتّعن ببنية ذكور) نصف الإغاثة الممنوحة للعائلات الأخرى فقط بسبب التمييز الذي مارسه ضدّها قادة المقاطعات الذين أوكلوا بتوزيع الإعانات[٢٥]. إنّ التعلُّم من الوقائع المحلية وإدراج هذه الدروس في المناهج الوطنية والعالمية هما الأساس لتطوير برمجة تناسب السياق.

الاستجابة

لسدّ الفجوة، يمثّل **الانخراط مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على المستوى دون الوطني** فرصة للتعلُّم من التكيّف الحاصل ودعم المسؤولية المحلية المستمرة. ففهم ديناميات النوع الاجتماعي في الهياكل المحلية ضروري. وعادةً ما يتم التوجُّه إلى الهياكل والقادة التقليديّين والسلطات المحلية الرسمية للتشاور. هذه الهياكل، على الرغم من أهميتها، فهي قد تكون أبوية ورجعية ومحدودة بالنسبة إلى تمثيلها للهويات الاجتماعية والجندرية المختلفة. على سبيل المثال، في ولاية كاشين في ميانمار، تُعتبَر الكنائس والمنظمات المسيحية جهات فاعلة رئيسية في الاستجابة للأزمات البيئية والنزاعات، لا بل تبقى هياكلها القيادية خاضعة لهيمنة الذكور. وقد تؤدّي المشاركة التي تتوقف عند هذا المستوى إلى الافتقاد إلى وجهات نظر النساء والشباب واهتمامات ومساهمات هؤلاء.

ومن شأن تحديد العوائق التي تحول دون الشمولية في عمليات الحوكمة الأوسع نطاقاً وتعزيز الروابط بين الحوكمة المحلية والحوكمة الوطنية أن يساعدا في **بناء سياسة مناخية شاملة تنطلق من القاعدة لتصل إلى القمة بدلاً من تطبيق أطر العمل الدولية من منطلق القمة ووصولاً إلى القاعدة.** وهذا يتطلّب ضمّ المنظمات المجتمعية للعمل على صنع السياسات الوطنية الأوسع نطاقاً وتنفيذها. فيجب أن يتصرّف صانعو السياسات على هذا الأساس، ليضمنوا تمثيل المجموعات المتنوعة في مرحلة صياغة هذه السياسات. يوفّر معهد غرب آسيا شمال إفريقيا (WANA) في الأردن للمجتمعات المحلية منصة لتبادل الخبرات على المستويَيْن الأفقي والعامودي. وقد عملت منظمات المجتمع المحلي مع بعضها البعض على بناء شبكة متنوعة في كلّ أنحاء البلاد، كما عُقِدت جلسات بين المنظمات المجتمعية والهيئات الحكومية. وقد أدّى بناء القدرات والدعم المُرافِق إلى تحسين كفاءة الجهات المذكورة في مجالَيْ المناصرة والعمل المنسّق. وسعى المعهد إلى إيصال تجارب المجموعات المحلية إلى الكيانات المؤسسية من خلال فتح المحادثات والمشاركة في تصميم الاستراتيجيات. أدّى هذا إلى تحسين التواصل ومكّن المجتمعات المحلية من التفكير والتخطيط بصورة جماعية بشأن كيفية معالجة القضايا التي تؤثّر عليها بكل أطيافها.

مثال معهد غرب آسيا شمال إفريقيا WANA في الأردن هو خير دليل على أنّ **نهج بناء السلام هو كفيل بالمساعدة على تعزيز الروابط على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.** ويمكن أن يؤدّي إنشاء المساحات الآمنة واستخدام الحوار، على سبيل المثال، إلى استنباط تعقيدات التحديات المُعاشة في مواجهة آثار المناخ والأمن، إلى جانب عاملَيْ الصمود والتكيُّف القائمَيْن أصلاً. ويمكن العمل مع الناس لتحديد الحلول الخاصة بهم وكيف يريدون التأثير على صنع السياسات الوطنية والعالمية. وبالمثل، يمكن لمناهج بناء السلام أن تصمّم الأنواع الصحيحة من المساحات والآليات لتشمل بشكل إيجابي مختلف الأجناس والأجيال والأعراق والأديان والكفاءات والميول الجنسية. وقد أراد معهد WANA أن تصطبغ خطط التكيُّف بفهم عميق لديناميات النوع الاجتماعي، مع ملاحظة كيف تختلف الأدوار والمسؤوليات اعتماداً على القضايا المتعلّقة بالوصول إلى الموارد والبروتوكولات القانونية والمعايير الاجتماعية والسياسية. وقد تُرجِم هذا على مستوى المشروع إلى تدريب على بناء القدرات وورش عمل استشارية نظرت في ضمان توافر المعلومات حول كيفية تأثير التغيُّر المناخي على الرجال والنساء، وضمان وصول النساء إلى الموارد لمعالجة آثار التغيُّر المناخي، والتماس آراء النساء في حالات الضعف.

تُعَدّ هذه المناهج أساسية لوضع سياسة تكيُّف وصياغة النهج الذي يربط الوقائع المحلية والاستجابات بالحوكمة الأوسع نطاقاً وعمليات صنع القرار. عند أخْذ كل ما ذُكِر بعين الإعتبار، يُرجَّح أن تصبح الاستجابات أكثر ملاءمة وتكيُّفاً مع الوقائع على الأرض، فتستفيد كل الاستفادة من الآليات الرسمية وغير الرسمية الموجودة أصلاً، ومن تطبيقها بحدّ ذاته للعمل على تعزيز المزيد من الإدماج والمساواة.

المبدأ ٦:
تعزيز ودعم المشاركة الفعّالة للمجموعات المتنوّعة.

- ضمان أنْ تكون المجموعات المتنوّعة واهتماماتها جزءاً لا يتجزأ من تصميم تدابير التكيُّف أو البناء عليها.
- إشراك المجموعات المختلفة في الحوارات أو العمليات المجتمعية بطرق وضمن مساحات تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى جني دخل أو إتمام أعمال الرعاية المنزلية /أعمال الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر.
- وضع أنظمة مراقبة مجتمعية تراعي الفوارق بين الجنسَيْن وتحرص على فعالية برامج التكيُّف واستدامتها.

التحدّي

لدى سكان المناطق الريفية، تُعدّ الموارد الطبيعية شريان الحياة لبقاء مجموعات السكان الساعية وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد يومي. لذلك، يجب على نشاطات التكيُّف مع التغيُّر المناخي وبناء السلام أن تدعم الفئات المختلفة من مختلف الأجناس والأجيال والأعراق والأديان والكفاءات والميول الجنسية التي تستخدم وتتأثّر بهذه الموارد الطبيعية لتكون جزءاً من العمليات التي تتناول الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها ومراقبتها. فالبرمجة التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والفرص المتنوعة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة تتمتّع بفرصة أفضل لتكون فعّالة ومستدامة. ولكنها توفّر أيضاً لمناهج التكيُّف مع التغيُّر المناخي فرصة أن تنقلب إلى عملية تحوُّلية تعالج قضية أثر التغيُّر المناخي وتعالج الممارسات والمعايير الإقصائية على حدٍّ سواء.

© AP فوتوغرافي/ألامي

شابة تعمل في حقل أرز في ميانمار

إذا لم تكن العمليات التشاركية موجودة في كل مراحل تصميم وتنفيذ خطط التكيُّف مع التغيُّر المناخي، فلن تصبح النشاطات نفسها غير فعّالة فحسب، بل قد تزيد أيضاً من قابلية تأثُّر المجموعات نفسها التي سعت إلى دعمها[٢٦]. فيحتاج التكيُّف مع التغيُّر المناخي إلى تجاوز معقل الخبراء، ليتم الاعتراف به على أنه «... عملية تغيير إجتماعي تستلزم أيضاً تحويل الأنظمة والهياكل»[٢٧].

الاستجابة

إنّ فهْم مَنْ يستخدم الموارد الطبيعية المحلية ومَنْ يصل إليها ولأي غرض ومَنْ يُعرَف عنه اتخاذ قرارات رئيسية «شرعية» في المجتمع بشأن تلك الموارد، **يجب أن يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تصميم تدابير التكيُّف أو البناء عليها.** وهذا يشمل تحديد وفهْم مَنْ لا يُمنح صوتاً في هذا المجال ولماذا. ففي مناطق الغابات في ولاية كارين في ميانمار، يَنظر كلٌّ من النساء والرجال إلى الغابة على أنها مساحة للذكور، مما يعيق الاعتراف بمشاركة المرأة. وتفيد النساء أنهنّ لا يلعبْنَ أي دور في استخدام الغابات أو إدارتها، وبالتالي، فهنّ لسْنَ من أصحاب المصلحة المعنيّين. ومع ذلك، تجمع النساء الحطب من الغابة يومياً، وتستخدم صاحبة متجر تبيع الحطب مباشرةً المنتجات المشتقة من الغابات وتسمسر لبيعها[٢٨]. إذا اشتملت البرامج على أصوات أولئك الذين يُنظَر إليهم على أنهم «شرعيون» فقط، فسوف يفوتها ما يمكن أن تقدّمه تجارب هؤلاء النساء في مجال إدارة الغابات لصياغة إستجابات للتكيُّف، مما يهدد فعالية المشروع. سوف يؤدّي هذا إلى استبعاد النساء أكثر فأكثر من حقّهن في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثّر عليهنّ. وعلى العكس من ذلك، فإن تسليط الضوء على أدوار المرأة والاستخدام اليومي للمنتجات الحرجية يمكن أن يعمل على تعزيز ثقتها في لعب أدوار قيادية في مجال إدارة الغابات[٢٩].

إنّ تبنّي نهج تشاركي سوف يسهّل فهماً أفضل لكيفية استخدام الموارد الطبيعية، وكيف يمكن لآثار أزمة المناخ والتدهور البيئي أن تؤثّر إيجاباً أو سلباً على توافر الأراضي والمياه والغابات والوصول إليها. وسيستقي هذا التبنّي لنهج تشاركي أيضاً دروساً حول كيفية بناء القدرة على الصمود والتكيُّف. علاوة على ذلك، يمكن أن يصبح التكيُّف مع التغيُّر المناخي بحد ذاته تحرُّكاً في اتجاه تحقيق السلام الإيجابي من خلال اعتماد مناهج تعمّم منظور النوع الاجتماعي.

ولكي يتحقّق ما ذُكِر بشكل فعّال، **تحتاج المجموعات المختلفة إلى الانخراط في الحوارات أو العمليات المجتمعية وفق شروطها الخاصة وبطرق وضمن مساحات تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم لجني دخل أو إتمام الأعمال المنزلية/أعمال الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر.** وهذا ضروري لضمان عدم إثقال كاهل المجموعات بمسؤوليات إضافية تُبعدهم عن كسب الدخل أو عدم إقحامهم في المحادثة بطريقة تعرّضهم لمخاطر على سلامتهم وأمنهم، كالطلب من النساء أن يسافرْنَ إلى أماكن تقع في مناطق غير آمنة، أو التوقُّع من النساء والرجال أن يتحاوروا بشكل متساوٍ في بيئات يكون فيها هكذا حوار غير مقبول اجتماعياً.

لذلك، يحتاج أولئك الذين يقودون هذه العمليات إلى فَهْم سبب وكيفية إشراك مجموعات متنوّعة في المشاورات حول إدارة الموارد الطبيعية والتأمين عليها. قد يعني هذا، على سبيل المثال، إجراء حوارات أو إجراء بحث في الأماكن التي تتردّد إليها المجموعات المختلفة أصلاً. وهذا قد يتضمّن التفكير خارج الإطار التقليدي لإيجاد تلك المساحات «الآمنة». في لبنان، تم الاعتراف بمراكز الرعاية الصحية على أنها مساحات يمكن أن توفّر فرصاً للتخفيف من التوتّر وخلق الترابط بين المجتمعات المختلفة بسبب مركزية وأهمية توفير الرعاية الصحية لكلٍّ من المجتمعات المضيفة واللاجئين[٣٠]. إنّ نقل المحادثة إلى حيث هم الناس يزيد من فرص الإشراك والإدماج، دون أن يفرض عبءاً إضافياً على الفرد للمشاركة.

إنّ إشراك مجموعات متنوّعة في المشاورات والحوار لا يكفي وحده. بل ولضمان أنْ تكون برامج التكيُّف فعالة ومستدامة، **يجب وضع أنظمة مراقبة يملكها المجتمع المحلي**. يمكن لهذه الأنظمة أن تكشف مَنْ يستخدم أيّ موارد طبيعية ولأي غرض. كما يمكنها أن تراقب ما إذا كانت جهود الترويج والإدماج تعمل على تحديد سبل التكيُّف المطلوبة، وكذلك ما إذا كانت الموارد المجتمعية محميّة وفقاً لمبادئ توجيهية يتّفق عليها المجتمع. ويمكن لهذه الأنظمة أن تساعد في قياس مدى جودة تطبيق التكيُّف مع الصدمات أو التغييرات المختلفة، وكيف تستفيد (أو لا تستفيد) المجموعات المتنوّعة والمهمّشة وتلك التي تعيش في أوضاع هشة. بالإضافة إلى كلّ ما سبق، يمكن لهذه الأنظمة أن تبلّغ مبكراً إذا كانت عمليات إدارة الموارد الطبيعية تؤدّي إلى تفاقم التوترات أو إلى التخفيف من حدّتها، مما يسمح للبرامج بالتكيُّف بسرعة للحدّ من الضرر وتعظيم الآثار الإيجابية التي تبرز.

شكر وتقدير

كتب هذا التقرير كلٌّ من لوسي هولداواي، وكاميل ماركيت، وموايرا سيمبسون. وأجرى البحث كلٌّ من الدكتورة ماي ثيدا أونغ، ومين ميات أونغ، وعبد القادري أومارو توري، ونور تركماني. تودّ منظمة إنترناشونال ألرت International Alert أن تشكر شركة بودي العالمية للتحليل Bodhi Global Analysis على دعمها في توفير حجر أساس لصياغة هذه الورقة؛ وممثّلي الحكومة المالية والحكومة اللبنانية والمجتمع المدني والذين تكرّموا بوقتهم وقدموا وجهات النظر التي شكّلت هذا التقرير خلال حلقات نقاش عبر الإنترنت عُقِدت في شهر آذار/مارس ٢٠٢١. ونوجّه شكراً خاصاً أيضاً إلى المراجعين الذين قدّموا تعليقات على ورقة الإحاطة هذه، بمَنْ فيهم جانا ناوجوكس، وأسيل نعماني، وغابرييل نوكهير، وجوليان إيغان، والدكتورة إليزابيث لاروي. تم تمويل هذا التقرير بفضل معونة مقدَّمة من المملكة المتحدة، من حكومة المملكة المتحدة تحديداً. ومع ذلك، فإنّ الآراء الواردة فيه لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة.

الحواشي

١ معظم الدول الهشة والمتضرّرة بفعل النزاع هي مُعرّضة لكلٍّ من التغيُّر المناخي والنزاعات، حيث أفاد مؤشر جامعة نوتردام للتكيُّف العالمي لعام ٢٠٢٠ (ND-GAIN) أنّ غالبية الدول التي تحتل المرتبة ما بين ١٢٠ و١٨١ تندرج تحت خانة «دول هشة ومتضرّرة بفعل النزاع».

٢ تين لاي وين، الأمم المتحدة تعلّق العمل على موضوع المناخ مع حكومة ميانمار بعد الانقلاب العسكري، أخبار المناخ المحلية Climate Home News، ٣ آذار/مارس ٢٠٢١، https://www.climatechangenews.com/2021/03/03/un-suspends-climate-work-myanmar-government-following-military-coup/

٣ التغيُّر المناخي والمخاطر الأمنية، الأمم المتحدة، https://www.unep.org/explore-topics/disasters-conflicts/what-we-do/risk-reduction/climate-change-and-security-risks

٤ بياتريس موسيلو ولوكاس روتنغر، ربط التكيُّف ببناء السلام: الدروس المستفادة والمضي قدماً، برلين: شبكة خبراء الأمن المناخي Climate Security Expert Network، ٢٠١٩، https://climate-security-expert-network.org/sites/climate-security-expert-network.org/files/documents/linking_adaptation_and_peacebuilding_lessons_learned_and_the_way_forward_0.pdf

٥ ليزا شيير وآخرون، لماذا يُعدّ تجنب «سوء التكيُّف» مع التغيُّر المناخي أمراً حيوياً، موجز كربون Carbon Brief، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢١، https://www.carbonbrief.org/guest-post-why-avoiding-climate-change-maladaptation-is-vital

٦ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فهم الرابطة بين المناخ والنزاع من منظور إنساني: نهج كمّي جديد، سلسلة سياسات ودراسات أوتشا OCHA Policy and Studies Series، ٢٠١٦، الصفحة ١٧، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_OP17_climate%20change_online.pdf

٧ ليزا شيير وآخرون، ٢٠٢١، مرجع سابق.

٨ باتريك ميهان، كيف يُفيد اقتصاد الأفيون غير المشروع في ميانمار الجيش، ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٦، https://www.mmtimes.com/opinion/21334-how-myanmar-s-illicit-opium-economy-benefits-the-military.html

٩ ليزا شيير وآخرون، ٢٠٢١، مرجع سابق.

١٠ إنترناشونال ألرت، إستئصال أوجه عدم المساواة: مشاركة المرأة في إدارة الغابات في المناطق المتضرّرة بفعل النزاع في ولاية كارين في ميانمار، خلاصة البحث Research Summary، لندن: إنترناشونال ألرت، 2020، https://www.international-alert.org/sites/default/files/Myanmar-Gender-Forest-Management-XSum-EN-2020.pdf

١١ زينة عوض، العنف الجنسي ضد النساء أثناء النزوح، مدونة LCE، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، https://blogs.lse.ac.uk/mec/2017/12/22/sexual-violence-against-women-during-displacement/en

١٢ شيسني ماكومبر، المرأة والتغيُّر المناخي في منطقة الساحل، أوراق غرب إفريقيا West African Papers، رقم ٢٧، باريس: منشورات OECD، ٢٠٢٠، الصفحة ٣٣، https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/e31c77ad-en.pdf?expires=1616601484&id=id&accname=guest&checksum=09413FD909876D3CCD36AE56D7D03DFB

١٣ إنترناشونال ألرت، إستئصال أوجه عدم المساواة: مشاركة المرأة في إدارة الغابات في المناطق المتضرّرة بفعل النزاع في ولاية كارين في ميانمار، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠٢٠ب، الصفحة ١٤، https://www.international-alert.org/sites/default/files/Myanmar-Gender-Forest-Management-EN-2020.pdf

١٤ كينا يوشيدا وآخرون، الدفاع عن المستقبل: النوع الاجتماعي والنزاع والسلام البيئي، لندن: مركز LSE للمرأة والسلام والأمن، ٢٠٢١، https://www.lse.ac.uk/women-peace-security/assets/documents/2021/Defending-the-Future.pdf

١٥ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وآخرون، النوع الاجتماعي والمناخ والأمن: إدامة السلام الشامل على الخطوط الأمامية للتغيُّر المناخي، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠، الصفحة ١٠

١٦ المرجع نفسه.

١٧ لوكا راينيري، دوغماتية أم براغماتية؟ التطرف العنيف والنوع الاجتماعي في منطقة الساحل الوسطى، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠٢٠ج، الصفحة ٥٤، https://www.international-alert.org/sites/default/files/Sahel-Violent-Extremism-Gender-EN-2020.pdf

١٨ العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل لأجندة المرأة والسلام والأمن بسبب نقص التمويل، مستقبلنا الآمن Our Secure Future، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، https://www.oursecurefuture.org/blog/barriers-women-peace-security-funding

١٩ المساعدة في دعم المساواة بين الجنسَيْن وتمكين المرأة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، http://www.oecd.org/dac/gender-development/aidinsupportofgenderequalityandwomensempowerment.htm

٢٠ في العام ٢٠١٥، تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢٤٢ (رقم ١٠/٨): «وإذ يشير إلى تغيُّر السياق العالمي للسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتصاعد التطرف المصحوب بالعنف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب وزيادة عدد اللاجئين والمشردين داخلياً، والآثار المترتبة على تغير المناخ والطابع العالمي للأوبئة الصحية، وإذ يكرّر الإعراب في هذا الصدد عن عزمه إيلاء موضوع المرأة والسلام والأمن مزيداً من الاهتمام باعتباره مسألة جامعة تشملها جميع مجالات العمل المواضيعية ذات الصلة المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك مجال الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية».

٢١ إليزابيث سيمور سميث، التغيُّر المناخي في خطط العمل الوطنية التي تتناول المرأة والسلام والأمن، رؤى حول السلام والأمن ٧/٢٠٢٠، سولنا Solna: سيبري SIPRI، 2020، https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-06/sipriinsight2007.pdf

٢٢ إميلي كومباز، السياسات البيئية الأردنية والمشاركة في مجالات التغيُّر المناخي والمعرفة والأدلة والتعلُّم من أجل التنمية 2019 ،(K4D)

٢٣ ستيفن غراي، إدارة الغابات وبناء السلام في مناطق كارين في ميانمار، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٩، https://www.international-alert.org/publications/forestry-management-and-peacebuilding-karen-areas-myanmar

٢٤ لوكا راينيري، إذا أصبح الضحايا هم الجناة: العوامل التي تساهم في الضعف والقدرة على الصمود في مواجهة التطرف العنيف في منطقة الساحل الوسطى، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٨، https://www.international-alert.org/publications/if-victims-become-perpetrators-violent-extremism-sahel

٢٥ كايلي نايت وريتشارد سولوم، جعل برامج الحد من مخاطر الكوارث والإغاثة شاملة لمجتمع الميم: أمثلة من نيبال، التبادل الإنساني Humanitarian Exchange، ٥٥، ٢٠١٢، https://odihpn.org/magazine/making-disaster-risk-reduction-and-relief-programmes-lgbti-inclusive-examples-from-nepal

٢٦ سيري إركسين وآخرون، تدخلات التكيُّف وتأثيرها على قابلية التأثُّر في البلدان النامية: مساعدة أو إعاقة أو عدم صلة؟، التنمية العالمية World Development، ١٤١، ٢٠٢١، الصفحة ٢

٢٧ كيمبيرلي توماس وبنجامين ب. وارنر، تسليح قابلية التأثُّر بالتغيُّر المناخي، التغيُّر البيئي العالمي Global Environmental Change، ٥٧، ٢٠١٩، الصفحة ١٢

٢٨ إنترناشونال ألرت، ٢٠٢٠ب، مرجع سابق، الصفحة ١٧

٢٩ مرجع سابق.

٣٠ إنترناشونال ألرت، دمج الإستقرار الإجتماعي ضمن خدمات الصحة والحماية، ملخص البحث الإجرائي Action Research Summary، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠٢٠د، https://www.international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_SocialStabilityintoHealth_Ed2_ENG_2020.pdf

صورة الغلاف: © جورج بوثلينغ/ألامي

إنترناشونال ألرت
٣٤٦ شارع كلافام، لندن، SW9 9AP، المملكة المتحدة
هاتف: ٦٨٠٠ ٧٦٢٧ ٢٠(٠) ٤٤+ **فاكس:** ٦٩٠٠ ٧٦٢٧ ٢٠(٠) ٤٤+
info@international-alert.org
www.international-alert.org

@intalert /InternationalAlert
/international-alert